متعلقا بكان ولا بضارب في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه إذا كان غدا بالرفع
على أنه فاعل كان وقد قيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف
والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف فهو قطري بن الفجاءة الخارجي وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله. ويرفع الفعل فاعلا فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر. فيفهم منه أنه لا يجوز حذف
الفاعل وعن الكسائي إجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو فما او نشاء من
الآية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع
في باب النيابة عن الفاعل نحو قضي الأمر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا هند وفي
أفعل بكسر الهاء في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفي المصدر
أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع أنه يصح حذف فعله جوازا
إن أجيب به نفي نحو بلى زيد جوابا لمن قال ما قام أحد فزيد فاعل بفعل
محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية أي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول
النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يكن كذلك ومنه قوله تجلدت حتى قيل
لم يعر قلبه. من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد. فأعظم الوجد فاعل
بفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد
وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الأمر إذا غشيه
وقلبه مفعول يعرو وشيء فاعل وبل للإضراب وأعظم الوجد شدة الشوق أو أجيب
به استفهام محقق أي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد
فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لعوات
مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله
فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقهن الله لأن مثل هذا
الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني
وهو متعين كان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال
والدليل عليه أن المرفوع فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف
كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم
انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه مرجا كذلك في قوله
تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال إنه فرع
لإجابة لا لاختصار ممنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح والأحسن أن يقال
إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر ما حمل عليها أظهر وإن كانت لا تطابق جملة السؤال
في الاسمية أو أجيب به استفهام مقدر أي على تقدير كنحو الفعل المبني للمفعول
فإنه يستدعي عند الله كقراءة الشامي وأبي بكر يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاء بالخفاء
الإعراب وعدم الرتبة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو أولى مما بعده والآصال جمع
أصل بضمتين والأصل جمع أصيل وجمع آصال على أصائل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه
مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه
فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لانتفاء يسبح المبني للمفعول به ولا يجعل إسناده

رجال

رجال إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لأن الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء
بل مسبحين بكسرها قاله [illegible] ونحو وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل
كما قال التفتازاني والشلبي وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال بعضهم هو الحارث بن
نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
فضارع فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول لاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل
ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل إن رجال فاعل بفعل محذوف أي يسبحه
رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل ليبك المجزوم بلام الأمر والضارع الفقير
الذليل والمختبط الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الإطاحة وهي
الإذهاب والإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس
المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى
ليبك يزيد رجل ذليل ومن ترفع معروفا لأجل إذهاب المنايا ليزيد ويروى ليبك بفتح
الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن أما
الأولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة وأما الثانية
فمن جهة عدم الحذف وهو أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت قياسي وفاقا
للجرمي بفتح الجيم نسبة إلى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن إسحاق وكنيته أبو
عمرو وابن جني بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوبا وإنما هو معرب كني واسمه أبو الفتح
وهما من البصريين أجاز أكل الطعام زيد وضرب الخادم وبالبناء للمفعول فيهما ومذهب
الجمهور أنه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال
والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس
لا يجوز في نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المسجد رجل أن يجعل رجل فاعلا بفعل محذوف
لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس ويجب أن يكون
مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فإنه يجوز أن
يجعل زيد فاعلا بفعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لأن الفعل المبني للمفعول رفع رجال على
النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون إلا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظهم قيل
زيد أي يعظهم زيد وإلى هذا أشار الناظم بقوله. ويرفع الفاعل فعل
أضمرا. كمثل زيد في جواب من قرا. أو استفهم به أي استفهم الفعل الرافع للفاعل
ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق. غداة أحلت لابن أصرم طعنة
حصين عبيطات السدائف والخمر. فالخمر مرفوع بفعل محذوف بتقدير ما أحلت
أي وحلت له الخمر لأن أحلت المذكور تستلزم حلتا المجرد وحكى
الكسائي بسبل الحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال بإضمار
فعل أي وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده
بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب
على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه
وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والشريفا بالسين
المهملة والفاء آخره سنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قد قتل